

## تحرك عاجل

### السجن لبقال بسبب تعبيره عن آرائه

أودع عمر بن بودوح، المعروف أيضًا بمول الحانوت الذي يمتلك محل للبقالة، بالمستشفى منذ 14 فبراير/شباط 2020؛ بعد إضرابه عن الطعام لمدة 45 يوماً. وكانت الشرطة قد اعتقلته، في 5 ديسمبر/كانون الأول 2019، واتهمته بـ "الإساءة" إلى المسؤولين العموميين والمؤسسات و"التحريض على الكراهية". ونشر بن بودوح، قبل ذلك، مقطع فيديو [حي](#) من خلال صفحته على فيسبوك، مُعرباً فيه عن آرائه بسلمية، ومنتقداً ملك المغرب لسماحه بأن يسود الإفلات من العقاب. وفي 7 يناير/كانون الثاني 2020، حكمت إحدى المحاكم على بن بودوح بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وعقب هذا، بدأ إضراباً عن الطعام. وطعن محاموه في الحكم، في 12 فبراير/شباط 2020، و ينتظرون حالياً النطق بالحكم النهائي في 26 فبراير/شباط 2020.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الحكومة سعد الدين العثماني

قصر توراكة الملكي

10070

فاكس: +212537771010

السيد رئيس الحكومة

تحية طيبة وبعد ...

في 5 ديسمبر/كانون الأول 2019، اعتقلت الشرطة عمر بن بودوح، المعروف أيضًا بمول الحانوت، ويمتلك محلاً للبقالة بالرباط؛ بسبب نشره لمقطع فيديو حي عبر صفحته على فيسبوك، أعرب فيه عن آرائه بسلمية، وانتقد فيه غياب العدالة وحكم القانون بالمغرب. وقال بن بودوح أن ملك المغرب مسؤول عن غياب المحاسبة في البلاد، ويُعد هذا تعبيراً مشروعاً عن الرأي تحميه حرية التعبير المكفولة بموجب القانون الدولي. واطلعت منظمة العفو الدولية على محضر التحقيق مع بن بودوح، ووجدت أن كافة التهم الموجهة إليه تتعلق فقط بتعبيره السلمي عن آرائه ونشره الفيديو. كما اطلعت المنظمة على الفيديو، ولم تجد فيه أي تحريض على العنف أو الكراهية.

وفي 7 يناير/كانون الثاني 2020، أدانت محكمة بالرباط بن بودوح بتهم "الإساءة" إلى المسؤولين العموميين والمؤسسات و"التحريض على الكراهية"، وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام. وأضرب بن بودوح عن الطعام، في 7 يناير/كانون الثاني 2020، للاحتجاج على إدانته الجائرة وللمطالبة بالإفراج عنه على الفور. ونُقل إلى المستشفى، في 14 فبراير/شباط 2020، بعدما تعرضت حالته الصحية للتدهور البالغ وهزل جسده، وفقاً لما قاله أفراد أسرته. وطعن محاموه في قرار المحكمة، في 12 فبراير/شباط 2020، وسوف يُنطق بالحكم النهائي في 26 فبراير/شباط 2020. وعمر بن بودوح هو العائل الوحيد لأسرةٍ من خمسة أطفال، يبلغ أصغرهم من العمر عامين فقط.

لذا، ندعوكم إلى أن تُفرجوا عن عمر بن بودوح فوراً ودون أي قيد أو شرط، وأن تُلغوا الحكم بإدانته؛ إذ أنه يعتبر سجين رأي. وندعوكم أيضاً إلى أن تسعوا إلى عرضه على أخصائيين صحيين مؤهلين، وتوفير الرعاية الصحية له، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة الواعية، وذلك ريثما يُفرج عنه. وأخيراً، ندعوكم إلى أن تضعوا حد لاعتقال الأشخاص لانتقادهم السلمي للسلطات، وأن تصلحوا القوانين التي تنتهك الحق في حرية التعبير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

اعتقلت السلطات المغربية، خلال الثلاثة أشهر الماضية، ما لا يقل عن عشرة أفراد، من بينهم صحفيون ومغنيو راب ومدونو مواقع التواصل الاجتماعي، تحدثوا عن الفساد والقضايا الاجتماعية والاقتصادية في المغرب.

وأظهرت الحالات العشر التي تابعتها منظمة العفو الدولية، منذ بدء موجة القمع، أن أحكام قانون العقوبات المُستخدمة في قمع التعبير عبر الإنترنت، كانت المواد 179 و263 و265 و267 منه. وتُجرم هذه المواد "الإساءة إلى" أو "إهانة" الملك أو الإسلام أو الوحدة الترابية، التي تُعرف بالخطوط الحمراء لحرية التعبير في المغرب، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وتستخدم النيابة قانون العقوبات وتشريعات مكافحة الإرهاب لتقييد الحق في حرية التعبير بالبلاد دون مبرر. فعلى سبيل المثال، حكمت إحدى المحاكم على مغني الراب، الكناوي، في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بالسجن لعام

واحد بتهمة "إهانة مسؤولين عموميين"؛ في أعقاب إصداره فيديو موسيقي لأغنية "عاش الشعب"، التي انتقد فيها السلطات المغربية؛ بسبب انعدام الفرص في البلاد، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المزرية.

وبينما أقر المغرب قانون الصحافة، في 2016، لإنهاء تجريم التعبير عن الرأي، واصلت السلطات مقاضاة الأشخاص، بالاستناد إلى القانون الجنائي. وفي تقريرها إلى الاستعراض الدوري الشامل في ماي/أيار 2017، دعت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية إلى إلغاء فصول القانون الجنائي التي تُقيد الحق في حرية التعبير دون مبرر. كما قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، إلى البرلمان مذكرة لتعديل القانون الجنائي.

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 3 أبريل/نيسان 2020**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة:** عمر بن بودوح